محليات

وزير الموارد المائية في حوار لـ«الوطن»:

واقع المياه جيد... وحال السدود مقبول ومشاريع إستراتيجية قيد الإنجاز

إجراءات عملية لتلافي أزمات انقطاع المياه

آبار رديفة وداعمة لشبكات المياه في المحافظات

حفر ١٥٠ بئراً في حلب و١٤٤ في دمشق

| هني الحمدان- محمود الصالح

تشكل وزارة الموارد المائية إحدى أهم الوزارات الخدمية في البلاد انطلاقاً من الخدمات التي تقدمها في توفير مياه الشرب والري والإشراف على السدود والموارد المائية في البلاد وازدادت أعباء هذه الوزارة خلال سنوات الأزمة بسبب ما عانته مصادر المياه من ضغوط من المجموعات الإرهابية التي أخذت تبتز الجهات المعنية على نقطة المياه ما زاد من حجم المعاناة وزاد في تكاليف توفير البدائل.
الحقيقة أن وزارة الموارد المائية نجحت في تحقيق المناورة بين الإمكانات المحدودة جداً والتكاليف الكبيرة وبين مطالب الناس وعلى الرغم من وجود الكثير من المعاناة لكن لم يعطش الناس في أصعب الظروف وبقيت المياه متوافرة ولو بحدودها الدنيا.
نحاول أن نسلط الضوء على واقع العمل في وزارة الموارد المائية ومؤسساتها المختلفة مستندين في ذلك إلى ما نتابعه من نشاطات متميزة لوزير الموارد المائية الذي يتابع كل تفاصيل العمل اليومي وبشكل ميداني حيث وجدناه صباح أمس بين المراجعين في صالات خدمة المواطنين في دمشق وقبل أيام في الريف وحلب والساحل وغيرها. هذا يجعلنا نطرح الأسئلة على مسؤول متفهم لحجم المعاناة ويمتلك تفاصيل الواقع والمعالجة من خلال عمله الميداني.
في هذا الحوار مع الدكتور المهندس كمال الشيخة وزير الموارد المائية نقدم الأجوبة دون رتوش لنضع القراء بصورة ما يجري في مجال الموارد المائية.

الإرادة الصلبة

الشيخة بدأ حديثه بواقع مؤسسات الموارد المائية خلال هذه الأزمة قائلاً:
لا شك أن خمس سنوات من الحرب المجرمة والظالمة بهذا الشكل الذي عاصرناه كفيلة بإنهاك وإضعاف أي مؤسسة خدمية في أي دولة في العالم وخاصة في ظل استخدام كل الوسائل الممكنة من أدوات الإجرام لإضعاف وإنهاك دور الدولة ومؤسساتها في تأدية الخدمات الأساسية للمواطنين وأهمها مياه الشرب الآمنة وقد ساعدت العديد من العوامل في تجاوز معظم الأزمات المتعلقة بتوفير مياه الشرب الآمنة للمواطنين أهمها البنية التحتية القوية التي يتميز بها قطاع مياه الشرب في سورية والدعم الحكومي المستمر لهذا القطاع وصمود المواطن السوري وصبرنا وإرادتنا وإصرارنا على استمرار تزويد المواطنين بمياه الشرب بكل الظروف، إضافة إلى الجهود المبذولة من شركاء لنا في الإنسانية من الجهات المانحة الذين ساهموا مساهمة فعالة في توفير مستلزمات عمل منظومة مياه الشرب وهذا يعود إلى حسن تعامل الوزارة ومؤسساتها مع هذه الجهات والاستفادة من خدماتها في ظل ظروف الحصار الاقتصادي الأحادي الجانب المفروض على سورية ومنها قطاع المياه.

ويمكن اعتبار مؤسسات مياه الشرب والكوادر العاملة في القطاع هي أحد أهم المقومات الأساسية التي ساعدت المواطن السوري على الصمود في وجه الهجمة الشرسة على سورية وتعمل هذه المؤسسات حالياً بكفاءة جيدة مستفيدة من الدروس والظروف التي مرت بها خلال السنوات الخمس الماضية ومن ورائها الدعم المقدم من الحكومة ممثلة بالجهات المعنية الأخرى كافة ويمكن اعتبار الوضع المائي حالياً تحت السيطرة في معظم المحافظات والأراضي السورية، ونعتبر المواطن السوري هو البوصلة التي تحدد عملنا ونسعى لتحقيق مطالبه.

مصادر بديلة

بيّن الشيخة تفاصيل خطة تأمين مياه الشرب للعام الحالي:
تسعى الوزارة وجميع مؤسساتها إلى أن يكون وضع تأمين مياه الشرب للإخوة المواطنين لهذا العام أفضل حالاً مما كان عليه في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ من خلال الدروس المستقاة من أزمات انقطاع مياه الشرب ونقصها وأسبابها في العامين المذكورين واستطعنا أن ننجز العديد من الإجراءات الفعالة التي تمكننا من تحسين الوضع المائي في المحافظات كافة، فمنذ بداية هذا العام قمنا بالطلب من جميع مؤسسات مياه الشرب لوضع خطة مسبقة وتحضيرية لمعالجة أي طارئ متوقع حدوثه وتشمل الخطة تقييماً لواقع التزويد الحالي والإجراءات المتخذة سابقاً بسلبياتها وإيجابياتها، وتحديد نقاط الضعف في منظومة التزويد بمياه الشرب، ووضع رؤية وإجراءات تنفيذية لتلافيها قبل حصولها، فمن المعلوم أن لكل محافظة خصوصيتها في طريقة عمل منظومة التوزيع ونقاط الضعف فيها، فبعض المناطق يكون الحل بتوفير مصادر مياه داعمة وأخرى تحتاج إلى إعادة هيكلة وتنظيم خطوط نقل المياه وتوزيعها للوصول إلى التوازن العادل لمياه الشرب وأخرى تحتاج إلى معالجة موضوع بدائل الطاقة اللازمة لضخ وإيصال المياه للمواطنين.
وضمن هذا الإطار نقوم الآن بمراجعة ودراسة خطط المؤسسات التي يتم وضعها تباعاً، وصولاً لإجراءات تنفيذية واقعية بالإمكانات المتاحة، من شأنها أن تحسن الوضع المائي وتسد الثغرات الحاصلة في الأعوام السابقة وتحد من حدة أزمات انقطاع مياه الشرب وسنقوم على دعم هذه الإجراءات وتنفيذها بالسرعة الكلية تحضيراً للموسم المقبل.
ونشير أيضاً إلى استمرار الوزارة ومؤسساتها باستكمال تنفيذ خطط الطوارئ من مصادر المياه البديلة التي بدئ بتنفيذها فعلاً خلال العام الماضي فعلى سبيل المثال لا الحصر حفر وتجهيز ١٥٠ بئراً لتأمين مياه الشرب لمدينة حلب في حالات الطوارئ، والتي انتهى حفر ١٢٦ منها حتى تاريخه ويتم استكمال تجهيزها تباعاً بالتعاون مع المنظمات المانحة، بحيث أصبح عدد الآبار العامة العاملة في المدينة لتأمين مياه الشرب ٢٠٧ آبار تؤمن بحدود ٦٨٠٠٠ م٣ يومياً، إضافة إلى ما تم إنجازه من آبار الطوارئ في مدينة دمشق وفق الخطة التي تم وضعها لرفع طاقة مراكز الضخ في المدينة إلى ٢٠٠ ألف م٣ يومياً بدلاً من المتوفر حالياً والبالغ ١٠٠ ألف م٣ يومياً، وذلك عن طريق حفر وتجهيز ١٤٤ بئراً إضافياً على كل من الحاملين الجوفيين الأول والثاني حيث تم حتى تاريخه تجهيز ثلاث آبار في الربوة والمباشرة بحفر ست أخرى على سفح جبل قاسيون، والاتفاق مع الجهات المانحة لتمويل تجهيز مجموعة من الآبار في المناطق الجنوبية من المدينة. كما تم إنجاز المرحلة الاسعافية من خط نقل مياه آبار زرزر إلى المدينة باستطاعة ٢٥ ألف م٣ يومياً ووضعها بالخدمة لتأمين مصدر إضافي لمياه الشرب للمدينة في حالة انقطاع المياه من المصدر الرئيسي.

خطة الطوارئ

وفيما يتعلق بخطة الطوارئ التي يفترض أن تكون جاهزة بشكل دائم لتأمين سرعة الاستجابة شرح الوزير ما تم القيام به في هذا المجال:
تهدف الخطة إلى تنفيذ إجراءات مناسبة تكفل تأمين الحدود الدنيا من مياه الشرب للتجمعات السكانية في حالات الطوارئ التي من أهمها: انقطاع المياه من المصدر الرئيسي المغذي لمنظومة مياه الشرب.
ونقص الموارد المائية لمنظومة مياه الشرب نتيجة الظروف المناخية أو تراجع الإمداد في حوامل الطاقة.
وترتكز أسس الخطة على تأمين المصادر المائية وذلك من خلال تأمين مصادر مائية احتياطية محلية في أقرب موقع ممكن من الشبكة وربط هذه المصادر بالشبكة أو استخدامها كمناهل عامة. وزيادة الطاقة التخزينية المكانية. وتزويد التجمعات السكانية القريبة من مصادر مياه سطحية بوحدات تنقية متنقلة. والتزويد بالصهاريج لبعض المناطق في حالة تعذر تزويدها مباشرة عن طريق الشبكة. وإجراء الربط الهيدروليكي بين المشاريع في التجمعات السكانية وتزويد التجمعات السكانية بخزانات طوارئ. الاحتفاظ بحد أدنى من مخزون مواد التعقيم بأنواعها كافة يكفي لاستهلاك شهرين. وتزويد مراكز التعقيم الفرعية بكمية احتياطية من مواد التعقيم تكفي لاحتياج المركز لمدة ١٥ يوماً على الأقل. وربط مراكز الضخ الرئيسية كافة التي تزيد استطاعتها على ١٠ آلاف م٣ / يوم بتغذية كهربائية حلقية أو بخلايا مستقلة من محطات التحويل وذلك بالتنسيق مع وزارة الكهرباء. والتوسع بتزويد مراكز الضخ كافة بمجموعات توليد احتياطية وفق الأولويات وتزويد المجموعات كافة بخزانات وقود احتياطية تؤمن احتياجها من الوقود بما لا يقل عن ١٥ يوماً.
ونشير إلى أنه تم اتخاذ العديد من الإجراءات من ضمن بنود خطة الطوارئ خلال العام المنصرم في المحافظات كافة، ونقوم حالياً باستكمال تنفيذ الإجراءات وفقاً للأولويات والإمكانات المتاحة.

تخريب مشاريع الري

ولأن هناك مهام كبيرة للوزارة تفوق مسألة مياه الشرب فهي تتولى مهمة إنجاز وتشغيل مشاريع الري لمئات آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية التي تشكل قاعدة الاستقرار الزراعي والتي بات معظمها تحت سيطرة الإرهابيين أوضح الشيخة واقع هذه المشاريع قائلاً:
لقد انعكست الأزمة الحالية بشكل سلبي ومباشر على مشاريع الري في قطرنا، ومن الطبيعي أن تكون هذه المشاريع مستهدفة نظراً لأهميتها ودورها الحاسم في تأمين الأمن الغذائي لشعبنا الصامد خلال السنوات التي سبقت الأزمة. إن تعرض مشاريع الري المستثمرة للتخريب أو تعطيل الاستثمار وخاصة في المناطق التي وقعت تحت سيطرة العصابات الإرهابية المسلحة ينسجم مع أهداف المؤامرة التي يتعرض لها بلدنا وشعبنا والتي كانت الحرب العدوانية إحدى أدوات هذا التخريب أو التعطيل.
فإذا علمنا أن أغلب المساحات المستصلحة أو المروية وخاصة بالمناطق الشرقية واقعة تحت سيطرة العصابات الإرهابية علينا الاستنتاج مباشرة بأن استثمار هذه المساحات معطل على الأقل ناهيك عن التخريب الذي لحق بمنشأتها سواء الأقنية أم محطات الضخ أو حتى خطوط نقل الطاقة أو مصادر الطاقة التي تساهم في تشغيل هذه المشاريع.
إلا أننا بهذه المناسبة نحيي عمالنا الذين استطاعوا تشغيل هذه المشاريع على الرغم من ظروف الترهيب والابتزاز والعدوان الذين تعرضوا له، فقد حافظوا على مستوى مقبول لهذه المشاريع.
لم تقتصر الأضرار على مشاريع الري قيد الاستثمار بل يمكن القول إن الأضرار قد لحقت بالمشاريع قيد الدراسة أو المزمع دراستها حيث توقفت أعمال الدراسات لأغلب المشاريع بسبب غياب الأفق الزمني لوضع هذه الدراسات موضوع التنفيذ أو استحالة الشخوص إلى مواقع هذه المشاريع لاستكمال التحريات أو الدراسات الطبوغرافية وغيرها.
أما عن المشاريع قيد التنفيذ فقد توقفت أغلب المشاريع وخرب الجزء المنفذ من العصابات الإرهابية.
وقد بلغت أضرار مشاريع الري حتى تاريخه نحو (٧٢) مليار ليرة سورية.
إضافة لتعطل عملية المباشرة ببعض المشاريع الإستراتيجية التي يعول عليها الكثير في الخطط التنموية ولا سيما مشروع ري دجلة على مساحة نحو ٢٠٠ ألف هكتار، وكذلك تنفيذ مشروع سد حلبية زلبية مع المحطة الادخارية المزمع إقامتها التي ستساهم بتأمين نحو ١٠٠٠ ميغاوات من الطاقة الكهرمائية الرخيصة، إضافة إلى ري ٢٦ ألف هكتار بالراحة لمحافظة دير الزور.

السدود بخير

وفيما يتعلق بالسدود بيّن الوزير واقعها خلال هذا العام:
ما زالت الهطلات المطرية لهذا الموسم قليلة نسبياً إذا ما قورنت بالهطل الوسطي حتى التاريخ نفسه، إضافة إلى أن هذه الهطلات لم تبلغ من حيث الشدة المطرية ما يؤدي إلى الجريان السطحي في أكثر المسيلات والأودية لذلك فإن المخازين المائية في معظم السدود في القطر ما زالت متواضعة حيث يبلغ مجموع تخازين السدود في القطر حتى تاريخه نحو ٨٤٧ مليون م٣ (عدا سدود نهر الفرات) بنسبة مقدارها ٢٩٪ من إجمالي الطاقة التخزينية لهذه السدود على حين بلغ التخزين المقابل في التاريخ نفسها من العام الماضي نحو ٨٨٥ مليون م٣. علماً أن نسبة التخزين الحالي إلى التخزين التصميمي تتفاوت بشكل كبير بين الأحواض المائية إذ تبلغ في حوض الساحل ٥٢٪ وفي حوض العاصي ٤٢٪ على حين لا تتجاوز في حوض اليرموك ٨٪ من التخزين التصميمي لسدود الحوض.
ونأمل أن يعم الخير أرجاء الوطن وترتفع الواردات المائية في جميع الأحواض خلال الأشهر المتبقية من الموسم المطري.

معظم المحطات خارج الخدمة

تضررت الكثير من محطات معالجة الصرف الصحي في البلاد وهي اليوم تعاني كثيراً. عن ذلك أشار الشيخة قائلاً:
باشرت الوزارة وأعطت عام ٢٠١١ أمر المباشرة لتنفيذ ٩٧ محطة معالجة للصرف الصحي على مستوى القطر. ونتيجة الأوضاع التي يمر بها قطرنا الحبيب فقد توقف عدد كبير من هذه المحطات عن التنفيذ لأسباب عديدة نذكر منها:
• وقوع بعض المواقع لمحطات المعالجة ضمن مناطق ساخنة.
• الحظر المفروض على القطر وأن التجهيزات الميكانيكية والكهربائية ذات مصدر أوروبي.
• تذبذب الأسعار ونكول المتعهدين عن التنفيذ.
• هذه الأسباب أدت إلى توقف عدد كبير من المحطات عن التنفيذ. إضافة إلى ذلك هناك عدد من محطات المعالجة التي تضررت بسبب الأعمال الإرهابية ونذكر منها على سبيل المثال: محطة معالجة دمشق (عدرا)، محطة معالجة حلب، محطة معالجة داريا، محطة معالجة دير عطية، محطة معالجة القريا، محطة معالجة درعا، محطة معالجة داعل.

نراهن على عمالنا

وعن تأثر مؤسسات الوزارة بنزيف القوى العاملة قال:
إن الظروف التي أفرزتها الأزمة على العاملين بالوزارة ومؤسساتها شكل عنصراً ضاغطاً على الأداء بشكل عام. وإن العمل في ظروف الأزمة له خصوصية ونحن نراهن على وطنية عمالنا وكوادرنا في تحمل أعباء هذه المرحلة بما يساهم قدر الإمكان في تحقيق الخطط والبرامج التي تساهم في تخفيف آثار الأزمة عن الإخوة المواطنين.
مع التنويه بأننا طلبنا من المؤسسات كافة الاستمرار في برامج التأهيل والتدريب بل تأهيل الصف الثاني من الخبرات وذلك تلافياً لغياب أي من الكوادر أو الخبرات التي نعتز بها دوماً.
لقد فقدت مؤسساتنا كوادر وخبرات كبيرة بسبب الظروف الحالية ولكننا نعمل على تعويض هذه الخبرات والكوادر بالسبل المتاحة وبما تسمح به القوانين والأنظمة النافذة.

مشاريع إستراتيجية

وفيما يتعلق بالمشاريع الإستراتيجية بيّن الوزير:
تضمنت خطط وبرامج الوزارة العديد من المشاريع الإستراتيجية سواء في مجال الري أم السدود أو على مستوى مياه الشرب والصرف الصحي نذكر منها:
جر المياه من سد ١٦ تشرين في محافظة اللاذقية وتنفيذ العديد من السدات المائية وجر المياه إلى مصفاة الفرقلس والقرى العطشى في ريف حمص الجنوبي الشرقي. كما تمت المباشرة الفعلية بتنفيذ محطتي معالجة الصرف الصحي لكل من مدينتي اللاذقية وطرطوس.
وعلى كل الأحوال فإن وزارتنا تترقب بتوق شديد اللحظة التي تنطفئ فيها جذوة المؤامرة ويعود الأمن والأمان إلى ربوع وطننا الغالي لتنطلق مشاريع الوزارة من جديد وخصوصاً المشاريع الإستراتيجية التي حالت الظروف الحالية دون المباشرة بها وهي مشروع ري دجلة ومشروع سد حلبية زلبية المكون من سد للري وتوليد الكهرباء ومحطة توليد كهربائية ادخارية باستطاعة نحو ١٠٠٠ ميغاواط، إضافة إلى إعادة تأهيل مشاريع الري القائمة لرفع كفاءتها المائية والإنتاجية، وكذلك معاودة تنفيذ الخطة الوطنية لاستكمال محطات المعالجة التي كانت مقررة في العديد من المواقع وفي جميع المحافظات.

٧٢ مليار ليرة أضرار مشاريع الري
المواطن هو البوصلة لعملنا ونسعى إلى تحقيق مطالبه

انتشرت كالسرطان في جسد حماة ومناطقها

مخالفات البناء بالجملة.. والمحافظ يهدد بالإزالة

| حماة- محمد أحمد خبازي

انتشرت في محافظة حماة، وربما في غيرها من المحافظات السورية، مخالفات بناء كبرى، كانتشار السرطان في الجسد، ولم تستطع الوحدات الإدارية قمعها في مهدها، إما تواطؤاً وإما خوفاً من مرتكبيها الكبار، الذين يعتقدون أنفسهم فوق القانون ويحق لهم ما لا يحق لغيرهم، مستغلين الظروف الأمنية في بعض المناطق تارةً، والصفات التي أسبغوها على أنفسهم تارة أخرى، والتي جعلتهم يشهرون السلاح بوجه اللجان التي ارتأت هدم بعض مخالفاتهم، فعادت أدراجها لا تلوي على شيء، وصارت تلك المخالفات واقعاً حيًّا، ودليلاً على العنجهية، وتجاوز القانون، ومثالاً صارخا على الإفادة والتكسب من الموقع أو الصفة التي تبجح بها المخالفون!!.
وأكثر ما تبدو تلك المخالفات الصارخة في ريف منطقة مصياف، وتحديداً على الطريق العام الزينة– حيلين– القدموس، وبشكل أقل وطأة وتحدياً للقانون في مدينتي حماة وسلمية.
ويعود سبب تنامي تلك المخالفات بحسب مصدر في كل من مجلس مدينة حماة وسلمية، إلى عدم القدرة على مواجهة المخالفين حتى لو طلبت المؤازرة من اللجنة المركزية للهدم التي يرأسها معاون قائد الشرطة، بسبب ممانعة أولئك المخالفين وشهرهم السلاح بوجه عناصر الهدم في تلك الوحدات الإدارية التي لا حول لها ولا قوة.
وهذه الحال، وتنامي المخالفات التي يرتكبها متنفذون، دفعتا المسؤولين في محافظة حماة لمخاطبة رئيس اللجنة الأمنية، ولاسيما بشأن المخالفات التي تتعدى على الأملاك العامة والحراج، فأوعز إلى الأجهزة الأمنية وقوى الأمن الداخلي والشرطة العسكرية، لتشكيل قوة أمنية مشتركة لمؤازرة أي وحدة إدارية على مستوى المحافظة لإزالة المخالفات.
وأما محافظ حماة الدكتور غسان خلف، فقد ترأس اجتماعاً للجنة الهدم المركزية في المحافظة، وشدد على قمع مخالفات البناء التي استغل أصحابها ومرتكبوها الظروف الراهنة التي تمر بها سورية، وذلك حفاظاً على هيبة الدولة، وتأكيداً على أن الجميع تحت سيادة القانون.
وقال المحافظ: يجب على اللجنة أن تعمل كفريق واحد وفق الأنظمة والقوانين، وتتابع عن كثب كل مخالفات البناء وتعمل على إزالتها في مهدها، حتى لو احتاج الأمر للقوة، وذلك كواجب وطني، وحرصاً على عدم التعدي على أملاك الدولة أو المس بالمخططات التنظيمية.
وبيَّن المحافظ أن قمع ٨ مخالفات في مدينة حماة مؤخراً، لاقى ارتياحاً كبيراً لدى المواطنين وخلق الشعور والثقة لديهم بأن لا أحد فوق سلطة القانون، ولا يوجد غطاء أو حماية لأي مرتكب مخالفة مهما كان شأنه أو الجهة التي يتبع لها.
ووجه اللجنة لمعالجة جميع مخالفات البناء بشكل حازم وسريع وفق أسس وتعليمات المرسوم التشريعي رقم ٤٠ لعام ٢٠١٢ وإعداد تقرير أسبوعي حول عملها ومهامها، وخصوصاً في مناطق حماة ومصياف وسلمية.
والسمة العامة للاجتماع كانت (ضرورة الحزم والردع لكل المخالفات والتجاوزات القانونية في تشييد أبنية مخالفة)، وعدم الركون إلى تنظيم الضبط اللازم وإحالته للقضاء فقط لأن هذا الإجراء لم يعد مجديا في التصدي لمخالفات البناء التي شهدت خلال الفترة الماضية ازدياداً كبيراً في بعض المناطق والمدن، كالمنطقة التي تقع بين بلدة حيالين والزينة وموقعي النقارنة والزنبقي وبعض المواقع في أحياء ضاحية أبي الفداء وحي البعث والأربعين في مدينة حماة، وضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لإزالتها بمؤازرة ضابطة البناء، وإن تعذر ذلك الاستعانة باللجنة الأمنية والعسكرية في المحافظة التي أبدت استعدادها لقمع المخالفات بهذا الصدد.
وهذا ما نأمله كصحافة متابعة لهذا الموضوع المهم والخطير، وما يوده المواطنون العاديون في المحافظة، الذين يرغبون بأن يظل القانون سيداً على الجميع.

خطة لترميم برج كنيسة قنوات وواجهة الكاتدرائية الأثرية في قنوات

| السويداء – عبير صيموعة

بعد تعرض واجهة الكاتدرائية في قنوات إلى تشقق وتصدع أحجارها الأثرية في قسمها العلوي جراء الظروف الجوية مهددا إياها بالسقوط فضلا عن تصدع بعض الجدران فيها وضعت دائرة آثار السويداء في خطتها للعام الحالي البدء بمشروع ترميم واجهة الكاتدرائية إضافة إلى برج كنيسة قنوات اللذين يعودان إلى العصر البيزنطي في القرن السادس الميلادي حيث أوضحت رئيس شعبة الهندسة في دائرة الآثار المهندسة أمل زين الدين أنه يجري حالياً وضع دراسة لإدراج مناقصة عروض مالية وفنية لترميم الجدار الوسطي في كاتدرائية قنوات وبكلفة يمكن أن تتجاوز الـ٢٠ مليون ل.س في حين تقدر تكلفة ترميم برج الكنيسة بحوالي ٦ ملايين ل. س.
وبدوره أشار رئيس دائرة آثار السويداء حسين زين الدين أن خطة الدائرة تشمل أيضاً متابعة أعمال التنقيب في موقع تل دبة بريكة الأثري وخاصة ما يتعلق بالفترة الآرامية وما قبلها إضافة لاستكمال أعمال التنقيب في حرم معبد «بعل شامين» في موقع سيع الأثري الذي يعود لعام ٣١ قبل الميلاد ويعد أقدم معبد أثري في المحافظة إضافة إلى متابعة التنقيب في موقع الجزء الجنوبي لبوابة السويداء الغربية الأثرية التي تم الكشف عنها مؤخراً والتي تعود إلى الفترة النبطية الرومانية في نهاية القرن الأول الميلادي وتعد صلة الوصل بين مدينة السويداء في تلك الفترة ومنطقة قوس النصر شرقاً وشارع النجمة.
ولفتت زين الدين أن أعمال التنقيب التي قامت بها البعثة الوطنية للتنقيب بالسويداء خلال الموسم الماضي أسفرت بالكشف عن المدخل الشرقي لمعبد «بعل شامين» في موقع سيع الأثري بالسويداء والعديد من اللقى الأثرية المهمة من بينها النقود والكتابات النبطية واليونانية والعناصر المعمارية وأرضيات مبلطة ضمن طبقة الردميات وبعض النقود البرونزية التي تؤرخ إلى القرن الرابع الميلادي ونقود أخرى تؤرخ إلى القرن الثالث الميلادي مع بقايا كسر فخارية من درج مصنوعة بالقالب تؤرخ إلى القرنين الأول والثاني الميلادي في موقع سيع الأثري وكذلك الكشف عن أرضية منزل تعود للفترة الآرامية في القرن السابع قبل الميلاد وذلك في موقع تل دبة بريكة الأثري وقناة مائية أثرية تم الكشف عنها أمام مبنى المحافظة وتعود للفترة النبطية الرومانية.